الفصل السادس

ملامح استراتيجية للتنمية الشاملة في ظل القيم الإسلامية

.. الأهداف الإستراتيجية للتنمية الشاملة

- في المجال الاقتصادى
- في المجال السياسى
- في المجال الاجتماعى
- في المجال الثقافى
- في المجال الإدارى

.. مراحل الخطة الشاملة للتنمية في المجتمعات الإسلامية

الأهداف الإستراتيجية للتنمية الشاملة في ظل القيم الإسلامية

الإستراتيجية في أبسط تعريفاتها هى فن استخدام الموارد المتاحة بأفضل طريقة لتحقيق الأهداف المرغوبة.

والإستراتيجية هى التى تعبرعن فلسفة الدولة وتعكس أهدافها، ولابد للأمة الإسلامية من إستراتيجية تقضى على أسباب التخلف وتوضح كيفية تحقيق التنمية.. وهذه الإستراتيجية تضع في أعتبارها الوصول خلال فترة زمنية محدده إلى الأهداف الآتية:

في المجال الاقتصادى

أولاً: الاستقلالية

الأمة الإسلامية لن تستطيع إثبات وجودها في عالم اليوم إلا إذا تحررت من ربقة التبعية للغرب والشرق ونجحت في تحقيق الاستقلال الاقتصادى.. وهذا الاستقلال يتطلب أن يكون المجتمع الإسلامى متوازنا في كيانه الاقتصادى بقدر ماتتيح له موارده وإمكانياته فتتوزع موارده بين القوى الاستثمارية جميعها من صناعة وزراعة وتجارة على النحو الذى يمكنه من سد حاجاته الأساسية.. ونظراً لأهمية ذلك قرر علماء الإسلام "أن كل مالا يستغنى عنه في قوام أمور الدنيا فتعلمه ووجوده من فروض الكفاية، وإذ لم يتحقق في الآمة (أثمت الأمة كلها) وأساس هذه الفرضية هو العمل على تحقيق المبدأ الإسلامى الذى يوجبه الإسلام على أهله، وهومبدأ استقلال الجماعة الإسلامية فيما تحتاج إليه من الضروريات، فلا تمد يدها إلى غيرها من الأمم مما يفتح المجال للتدخل في شئونها.

إن الحفاظ على هذا المبدأ يحفظ للآمة كيانها وعزتها ونظمها وقيمها وخيراتها.

وسبيلها في تحقيق هذه الاستقلالية

- الأخذ بسياسة التوازن السكانى بين البلاد التى تفتقر إلى السكان وتلك التى تضخمت بالسكان.. فهناك بلاد إسلامية واسعة وتمتلك ثروات طبيعية ضخمة ولاتنقصها غير القوة البشرية.. ولقد نجحت بعض البلاد العربية مثل السعودية والعراق في الاستفادة من فائض الثروة البشرية في بعض البلاد العربية في زراعة أرضها وإقامة قاعدة صناعية لابأس بها فهل يجيء اليوم الذى يتحقق فيه التكامل السكانى بين كل شعوب الأمة الإسلامية؟

- الاعتماد على الذات في تمويل مشروعات التنمية، ومن اليسير توفير هذا التمويل من خلال تلك الدول الغنية بالبترول .. إننا ندرك أن بعض هذه الدول تشارك بجهد كبير في المشروعات المختلفة في البلاد الفقيرة ولكننا نطالب بتخصيص دولار عن كل برميل بترول يستخرج من الأبار الإسلامية ووضع الحصيلة في حساب خاص بأحد البنوك الإسلامية يخصص لتمويل مشروعات التنمية حسب الدراسات الاقتصادية التى تتم في هذا الشأن، وهناك مصدر أخر لتمويل مشروعات التنمية بتخصيص جزء من النفقات العسكرية التى تنفق على الأسلحة والتى كثيراً ما تستخدم للتقاتل بين الشعوب الإسلامية.

- فتح أبواب الهجرة والتنقل أمام الشباب بين كافة البلاد الإسلامية سواء كانت في سبيل الدعوة أو سبيل العلم أو العمل.

يقول تعالى:

﴿ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغماً كثيرة وسعة، ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله، ثم يدركه الموت فقد وقع

أجره على الله ﴾[٢٥٧].

- إقامة سوق إسلامية مشتركة تستثمر طاقات أبناء الآمة وتتولى تصريف منتجاتها بما يضمن حمايتها من المنافسة الأجنبية وخصوصاً في المراحل الأولى للتنمية.

- الالتزام بنمط استهلاكي خاضع للقيم الإسلامية وغير مقلد للمجتمعات الأخرى.. هذا النمط يحرم الإسراف ويحرم التبذير، ويمنع مظاهر البذخ والتفاخر ويدفع للتكافل والتراحم الانفاق في المجالات غير المشروعة.

- إنشاء هيئة مالية لإستثمار الأموال الإسلامية .. إن الارصدة الضخمة لبعض البلاد الإسلامية والتى تستثمر في الهيئات الأجنبية تستطيع أن تلعب دوراً هاماً في إنجاح مشروعات التنمية لو أن جزءاً منها استثمر في مشروعات تنموية داخل البلاد الإسلامية من خلال هيئة مالية تعمل وفق الأحكام الإسلامية بعيداً عن الاستثمارات الربوية والمستغله.

ثانياً: التحرر من التبعية الأجنبية بأشكالها المختلفة

- من الظواهر السلبية الموجوده في كثير من البلاد الإسلامية كثرة استخدام الخبرات الأجنبية للعمل في مشروعات التنمية، وهذه الخبرات بالإضافة إلى تكلفتها الغالية فهى تفرض نمط التنمية السائد في بلادها الأصلية على المجتمعات الإسلامية بما تحمله من قيم هابطة وسلوكيات فاسدة.. ولا حل لتحقيق تنمية إسلامية بدون الاعتماد على الخبرات المحلية.

---

(٢٥٧) سورة النساء الآية ١٠٠.

- يلحق بالظاهرة السابقة أن معظم الشركات العاملة في مجال الكشف عن البترول والثروات المعدنية والمواد الخام في البلاد الإسلامية هى شركات أجنبية وهى تحصل على نصيب الأسد في هذه الاكتشافات بالإضافة إلى ما تفرضه على البلاد الأصلية من إمتيازات مثل السكن ونظام العمل والمعاملة المتميزة مما يمثل استغلالا وإجحافاً بحقوق المواطنين الأصليين.

ولا أعتقد أن البلاد الإسلامية ستكون في حاجة حقيقية إلى مثل هذه الشركات لو أنها حققت التكامل السكانى بين أبنائها وأتاحت الفرصة للقوى الإسلامية الفرصة لارتياد هذه المجالات.

- تمثل المعونات الأجنبية التى تتلقاها البلاد الإسلامية من الشرق والغرب مأساة مخزية..

تفرض عليها التبعية والذلة والاستكانة للقوى المانحة.. إن الأمة الإسلامية التى تدعو شريعتها إلى الكرامة والعزة تمد يدها في انتظار ما يجود به غيرها متجاهله مبدأً أساسياً في دينها «اليد العليا خير وأحب إلى الله من اليد السفلى».

والعجيب أن هذه المعونات أصبحت تمثل جزءاً هاماً في اقتصاديات بعض البلاد الإسلامية تبنى عليه سياستها وخططها حتى أصبحت سيفاً مسلطاً عليها.. فهى مهدده بقطع هذه المعونات إذا خرجت عن الدائرة المرسومة لها في حركتها السياسية أو الاجتماعية.. وهذه ظاهره خطيرة يجب التصدى لها لأن من لايملك قوته لايمكن أن يملك حريته.

في المجال السياسى

أولاً: الإسلامية في مواجهة الرأسمالية:

في ظل النظام العالمى الجديد أصبح العالم محكوماً بقوة واحدة هى قوة الرأسمالية.. وقد أدى هذا كما نرى إلى طغيان هذه القوة.. وتركز هذا الطغيان على البلاد الإسلامية ومن ثم فلا حل أمامنا للبقاء في هذا العالم إلا بوجود قوة إسلامية تعيد التوازن للعالم، وتوقف جبروت الرأسمالية وهذا يفرض علينا:

- أن نزيل عن عيوننا غشاوة الإقليمية والقومية والشعوبية ونفكر بمنطق الإسلام ﴿إنما المؤمنون إخوة﴾[٢٥٨].

- أن نرفض المذاهب المستوردة باعتبارها دخيلة على المجتمع الإسلامى ولاتتفق مع قيمه ومبادئه.

- أن نعيش مؤمنين بالمبدأ الإسلامى وهو أن الإسلام صالح لكل زمان ومكان ونعمل على ترسيخه وتوطيد دعائمه.

إن مقومات هذه القوة موجودة في أكثر من مليار مسلم في كافة أنحاء العالم، وفي ثروات طبيعية ومادية ضخمة، وفي طاقة روحية قادرة على تجميع الأجناس البشرية، وكم هائل من القيم والمبادئ التى تسمو بالحياة والمجتمع، وفي خبرات مكتسبة من حضارات السنين العظيمة والتراث الهائل.

كل هذه مقومات إيجابية لتحقيق هذا الهدف إلا أنها تضيع تحت أنقاض الأنانية وحب السلطة والزعامات الوهمية والصراعات المادية

---

(٢٥٨) سورة الحجرات : الآية ١٠ .

الزائلة وعدم وجود قيادة قادرة على تجميع هذه الطاقات من أجل صالح المسلمين.

ثانياً: البحث عن صيغة جديدة للديمقراطية

إن النماذج والأشكال المختلفة للديمقراطية والتى طبقت في المجتمعات الإسلامية سواء كانت غربية أو شرقية حتى إذا كانت قد حققت التقدم في المجتمعات التى ولدت فيها فقد فشلت فشلاً ذريعاً في معظم البلاد الإسلامية التى أخذت بها.. لأنها كانت بعيدة عن واقع هذه المجتمعات فلم يحدث التوافق بين المبادئ والواقع فتحولت إلى نظريات مجرده يتجادل الناس حولها بدلاً من أن يعملوا على تحقيقها.

إن المطلوب الآن هو صيغة جديدة مهما كان مسماها ذات أصل إسلامى تقوم على:

- إيمان مطلق بالله وشرعه ومنهجه
- معايير خلقيه نابعه من داخل المجتمع الإسلامى
- بعث التراث الحضارى الإسلامى الأصيل والوصول إلى جوهره
- الإيمان بالعلم والعمل وأنهما طريقا التنمية الصحيحة
- الصدق مع النفس ومع المجتمع
- الانفتاح على الحضارات والتفاعل معها بما يخدم قضايا التنمية والتقدم.
- الإيمان بضرورة الوحدة الإسلامية لتحقيق التنمية الشاملة.

في المجال الاجتماعى

١- التركيز على الجانب المعنوى في التنمية الإجتماعية وهو ما يتصل بالقيم والسمات والعادات والتقاليد وأخلاقيات التعامل.. لضمان تحقيق التوازن بين الجانبين المادى والمعنوى.

٢- التصدى للقيم والاتجاهات السلبية التى تعوق التنمية والتى يخلط البعض بينها وبين القيم الإسلامية وهذا يتطلب من علماء الاجتماع المسلمين تمحيص هذه القيم وفرزها وإظهار مخالفتها لأحكام الإسلام وشريعته.

٣- تنمية روح الولاء للمجتمع.. وهذا الولاء يجب أن يكون قائماً على أساس إسلامى وعلى معايير خلقية تؤمن بأن حب الوطن من الإيمان.. وأن العمل من أجل نهضة الأمة الإسلامية هو فرض على كل مسلم وأن المؤمنين في كل مكان كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى.

إن الولاء للمجتمع الإسلامى ككل هو الهدف الأسمى الذى يجب أن نغرسه في نفوس الأجيال.. أما الولاءات القبلية والطائفية والمذهبية فهى ولاءات مرفوضة في ظل مفاهيم التنمية الشاملة للمجتمعات الإسلامية..

٤- التصدى للجهل والآمية

الآمية مشكلة عامة تواجه معظم البلاد الإسلامية وتعرقل مسيرة التنمية فيها.. والآمية لاتعنى فقط عدم معرفة القراءة والكتابة ولكنها تعنى عدم القدره على مجاراة المجتمع في ميادين العمل المختلفة ومن الملاحظ أن نسبة الآمية في العالم الإسلامى تزيد عن ٥٠٪ مما يجعل خطط التنمية تعجز عن تحقيق أهدافها المرجوة.

إن اللحاق بركب التقدم يفرض علاج هذه المشكلة بشكل حاسم وسريع، لايكتفى بالمسكنات والإحصاءات الورقية- وإنما يجب البحث عن جذور المشكلة وتشريحها، وهذه مسئولية خطيرة يجب أن تجند لها كل القوى إن أريد للأمة الإسلامية أن تنافس في عصر الثورة التكنولوجية والعلمية.

في المجال الثقافي

أولاً: الوحدة الفكرية:

المفكرون المسلمون مطالبون بإيجاد حد أدنى من الوحدة الفكرية يتم الاتفاق عليه بين جميع القوى الإسلامية بما يضمن التخفيف من حدة الصراعات والنزاعات الطائفية والعرقية والمذهبية - إن مباديء الإسلام واضحة ومحدده وقيمة السامية تدعوا إلى الوحدة والتماسك والاعتصام بحبل الله لكن القوى الاستعمارية التى ترى أن الإسلام خطر على أهدافها ووجودها تحاول تقوية النغرات القبلية والمذهبية بين المسلمين، مما يؤدى إلى هذه الحروب الدامية والمستمرة بين معظم شعوب العالم الإسلامى.. إننا يجب أن نؤمن:

أن أحكام الدين الإسلامى في مجال تنظيم الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمسلمين قادرة على حل مشاكل العصر والتصدى لمشكلات التخلف والتنمية ولايحتاج الأمر أكثر من الإجتماع حولها والعمل بإخلاص من أجل وضعها موضع التطبيق.

ثانياً: التمسك بالأصالة والحفاظ على القيم الأخلاقية والروحية

إن وجود نسق متماسك من القيم الروحية والأخلاقية يحول دون إنحدار المجتمع إلى الفوضى، فحين تستتب القيم الأخلاقية يستطيع الناس حكاماً ومحكومين الإلتزام بالواجب والتشبث بالفضائل مثل العدل والشجاعة والعفة والنزاهة والأمانه..ألخ، وإذا افتقر المجتمع إلى مثل هذه الآسس انتشرت فيه العلل والأمراض الاجتماعية والإدارية مثل الرشوة والمحسوبية والاختلاس والكسب غير المشروع..إلخ.

وقد اثبت التاريخ أن الحضارات التى قامت على أساس غير قيمى كان مآلها الزوال والانهيار رغم ما تملك من قوى مادية ضخمة.

ثالثاً: الانطلاق بالعلم والتقنية الحديثه

اليقين بأن العلم هو الطريق إلى التقدم دعوة مفروضة في النظام الإسلامى.

﴿ قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ﴾[٢٥٩].

والانفتاح على التقنيات الحديثة أياً كان مصدرها لايتعارض مع أحكام هذا الدين الحنيف، المهم هو تطويع هذه التقنية وجعلها في خدمة القواعد والأحكام الإسلامية.

في المجال الإدارى

١- من بين عشرات النظريات والمدارس التى عرضها الفكر الإدارى حتى الأن، لاتوجد نظرية إسلامية ذات ملامح محدده يمكن تطبيقها في المجتمعات الإسلامية رغم غنى المنهج الإسلامى بالقيم والمبادئ والآسس التى تصلح أساساً لأرقى النظم الإدارية إن أحدث ما وصل إليه الفكر الإدارى الحديث وهو الإدارة بالنظم إنما يستمد أصوله من السنة النبوية وإن أول من نبه الأذهان إلى أهمية العلاقات الإنسانية في مجالات العمل والإنتاج هو الفكر الإسلامى، لهذا فإن على المفكرين الإسلاميين مهمة شاقة وهى البحث عن جذور الفكر الإدارى في القرآن والسنة وإبرازه ووضعه في إطار يمكن الاستفادة منه كمنهج علمى يدرس في المدارس والجامعات الإسلامية ومنهج عملى يطبق في إدارة المجتمعات الإسلامية.

ولقد حاولت تقديم بعض ملامح هذه النظرية تحت عنوان (الإدارة بالقيم) أشرت إلى بعضها في أحد فصول هذا البحث.. وأواصل جهدى فيها من خلال كتاب تحت عنوان "القيم الإسلامية والفكر الإدارى" لكن

---

(٢٥٩) سورة الزمر : الآية ٩ .

هذه المهمة تتطلب تضافر جهود عديده تضم فريق عمل يجمع بين الثقافة الإسلامية والثقافة الإدارية، ويملك القدره على البحث الدءوب والرغبة في كسب رضاء الله سبحانه وتعالى.. ولعل ذلك يتحقق قريباً.

٢- تحقيق التنمية الإدارية يتطلب تنمية القيادات الإدارية وتنمية التنظيمات الإدارية وتنمية النظم الإدارية على أسس من القيم الإسلامية النبيلة.. لأن هذا هو الضمان الآساسى لتحقيق تنمية شاملة بمعدلات عالية وبمفاهيم إسلامية.

٣- عوامل الفساد التى نخرت في عضد الأجهزة الإدارية في البلاد الإسلامية، والتى تمثلت في الصراعات المستمرة على السلطة وإهدار الإمكانيات المتاحة، والاعتماد على غير الكفاءات في العمل الإدارى..ألخ

كل هذه العوامل أدت إلى وجود تنظيمات إدارية عاجزة عن الاستجابة لمتطلبات التطور والتنمية ولاسبيل أمامنا غير الثورة على هذا الفساد وبدء صفحة جديدة من العمل الهادف النبيل لوجه الله ومصلحة الشعوب الإسلامية.

إن تحقيق هذه الأهداف يتطلب وضع خطة شاملة للتنمية تنقسم إلى مراحل زمنية:

المرحلة الأولى:

ويتم فيها وضع أسس التنمية في المجالات المختلفة والوصول إلى المناهج الإسلامية الضرورية لتحقيق التنمية في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهذه المرحلة يقع فيها العبء على المفكرين والعلماء والمتخصصين في مجالات الفكر الإسلامى.

وفي هذه المرحلة يجب الوصول إلى:

- الحد الأدنى من الوحدة الفكرية بين الشعوب الإسلامية في مجال التنمية الثقافية.
- الاتفاق على الصيغة الديمقراطية التى تقوم عليها التنمية السياسية.
- وضع ملامح نظرية التنمية الإدارية وتحديد إطارها.
- تحديد إطار وشكل الهيئة التى تتولى استثمار الأموال الإسلامية في مجالات التنمية المختلفة.
- وضع الدراسات اللازمة لإنشاء السوق الإسلامية.
- وضع الدراسات اللازمة لتحقيق التكامل بين الشعوب الإسلامية.
- الاستفادة من كافة الدراسات والأبحاث السابقة في هذا المجال.

المرحلة الثانية:

ويتم فيها التركيز على بعض الأهداف التى تمثل البنية الأساسية للتنمية.. وفي هذه المرحلة يجب الوصول إلى:

- المصادر التى ستتولى تمويل التنمية في البلاد الإسلامية.
- القيادات الإدارية التى تقود عمليات التنمية وتدريبها وإعدادها.
- الخبرات والكوادر الفنية اللازمة لتحقيق تنمية إسلامية كبديل للخبرات الأجنبية التى سيتم الإستغناء عنها.
- الأجهزة والمعدات والتقنيات الحديثة اللازمة للتنمية في كافة مجالاتها.
- الهيكل الإدارى ونظم الأدارة اللازمة للتنمية.

المرحلة الثالثة:

وفيها يتم :

- البدء في الخطوات التنفيذية لإنشاء السوق الإسلامية.
- البدء في الخطوات التنفيذية لإنشاء هيئة الاستثمار الإسلامية.
- التخلص من العمالة الأجنبية وإحلال الخبرات الإسلامية محلها بما يتطلبه ذلك من فتح أبواب الهجرة وتحقيق التكامل بين الشعوب الإسلامية.

- إنشاء قيادة مركزية تقود عمليات التنمية تتبعها إدارات فرعية في كل البلاد الإسلامية.

- بناء الجهاز الإدارى على أساس من القيم الإسلامية وإتاحة الفرصة أمامه للعمل بأسلوب علمى مخطط.

علماً بأن هذه المراحل متصلة ومتداخلة ويجب العمل فيها معاً دون أن تنتظر كل مرحلة انتهاء سابقتها إذ أن التنفيذ يتم متوافقاً في المراحل الثلاث.

وبعد:

هذه ليست إستراتيجية نهائية- تحددت معالمها - إنها مجرد رؤية على الطريق مطلوب استكمالها وتدعيمها بالرؤى الأخرى للمفكرين المسلمين - كل من زاوية تخصصه واجتهاده.. إننا مطالبون بالعمل والجهد، وعلى الله التوفيق والرشاد..